

العلاقات العراقية الاردنية ١٩٥٨-١٩٦٨

م. م. اسعد علي سليمان عشوي الفهداوي

جامعة الانبار

Iraqi-Jordanian Relations 1958-1968

Asaad Ali Suleiman Al-Fahdawi

University of Anbar

asaad.ali@uoanbar.edu.iq

Abstract:

The relationship between Iraq and Jordan is one of the most prominent relationships between Arab countries, given the historical, geographical, social, economic, and cultural ties between the two countries. It was strengthened through the unity of the monarchy in the two countries in its early stages. The relationship was characterized by friendliness for most of the periods, despite its occasional tension as a result of political changes in Iraq, especially after the 1958 revolution in Iraq and the end of the monarchy. However, the relationship between the two countries quickly returned to rapprochement. The two countries moved to strengthen this relationship between them through mutual visits and coordination on regional issues. The economic aspect also played an important role in strengthening the relationship between the two countries, as Jordan depends on the Iraqi side as an important source of energy. Jordan is also considered a trade gateway to the outside world, which is important for Iraq, especially during times of crisis, as many agreements were signed between the two countries.

Keywords: Jordanian-Iraqi relations, economic cooperation, regional issues, foreign policy.

المخلص

تعد العلاقة بين العراق والاردن من ابرز العلاقات بين الدول العربية بحكم الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وثقافية بين البلدين تعززت من خلال وحدة النظام الملكي في البلدين في بداياتها اتسمت العلاقة بالودية معظم الفترات على الرغم من توترها في بعض الاحيان نتيجة للتغيرات السياسية في العراق خاصة بعد ثورة ١٩٥٨ في العراق وانتهى النظام الملكي لكن سرعان ما تعود العلاقة بين البلدين الى التقارب وقد اتجه البلدين الى تعزيز هذ العلاقة بينهما من خلال الزيارات المتبادلة والتنسيق تجاه القضايا الإقليمية كذلك كان للجانب الاقتصادي دور مهم في تمتين العلاقة بين البلدين حيث يعتمد الاردن على الجانب العراقي كمصدر مهم للطاقة كذلك يعتبر الاردن منفذا تجاريا نحو العالم الخارجي مهما للعراق خصوصا فترة الازمات حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاردنية العراقية، التعاون الاقتصادي، القضايا الإقليمية، السياسة الخارجية.

المقدمة

تشأ العلاقات بين الدول وتتحدد نتيجة مطالب أو ظروف داخلية وخارجية، وتتأثر بالنظام الدولي والإقليمي الذي تعيش فيه، كما تتوقف التفاعلات بين الدول بدرجة كبيرة على درجة التوافق أو التجانس الإيديولوجي بين الدول، وكلما كان النظام السياسي يحظى بدرجة عالية من التوافق الإيديولوجي، كان ذلك تثبيتا وتقوية للتماسك السياسي داخل النظام، وتشجعا للانخراط في علاقات تعاونية وتكاملية. وينعكس إدراك النظام السياسي لمصادر التهديد الإقليمية والدولية على أنماط علاقاتها الدولية وفي تغليب علاقات التنافس والصراع على علاقات التعاون والتكامل. ومما لا شك فيه أن للعلاقات الأردنية - العراقية جذورا عميقة في التاريخ العربي المعاصر، وهي علاقات متجذرة وقائمة على دعائم راسخة من الانتماء لأمة واحدة، اجتمعت فيها أمور عديدة، منها: روافد التاريخ والمصير، والعقيدة الدينية، والتجاور الجغرافي، والهوية الحضارية، والتداخل والتشابك

المجتمعي، لتنتج مع مرور الزمن شبكة من المصالح الاقتصادية والتجارية، والأهداف السياسية والاستراتيجية، والروابط الاجتماعية، والتلاحق الثقافي. كما ترتبط دراسة العلاقات السياسية الأردنية - العراقية بالظروف الإقليمية والدولية التي قيدت تفاعلات هذه العلاقة تجاه الأحداث والتطورات التي حدثت في المنطقة العربية بشكل خاص، وقضايا المنطقة العربية بشكل عام. وتعد أبرز أسباب اختيار الموضوع هو التغير الذي طرأ على علاقات البلدين ولاسيما بعد تغيير النظام السياسي الملكي الهاشمي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ وتحوله الى نظام جمهوري مما احدث شخفاً في العلاقات مع الأردن ذات النظام الملكي الهاشمي بحكم قرابة الدم، مما ساد العلاقات فترة من الانقطاع والتوتر والحذر، ثم التفاهم والتوافق من الجانبين.

المبحث الأول العلاقات العراقية الأردنية الترددي والحذر ١٩٦٣-١٩٥٨

بدأ الملك الحسين مشواره السياسي باهتمام حكومته بتوثيق العلاقات مع العراق، إذ قام بزيارة الى بغداد في حزيران عام ١٩٥٣، في نفس المدة التي اعتلى فيها الملك فيصل الثاني عرش العراق، ولكن هذه الزيارة لم تحقق أهدافها بعد ان رفض طلب الأردن برفع التمثيل الدبلوماسي الى سفارة وانفق على ان تكون مساعدة الأردن بالمشاركة مع الدول العربية، وفي تشرين الأول عام ١٩٥٣، عقد الطرفان اتفاقية تجارية بينهما تضمنت تقديم العراق مساعدات مالية للأردن بقيمة ١٥٠.٠٠٠ ألف دينار عراقي يدخل من ضمنها مبلغ ٨٥.٠٠٠ ألف دينار حصة العراق التي قررتھا جامعة الدول العربية للأردن وبقيت العلاقات الدبلوماسية على هذا المستوى حتى عام ١٩٥٦م، عندما تم الاتفاق على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الى مستوى سفارة^(١) تقدم رئيس الوزراء العراقي محمد فاضل الجمالي بمشروع الوحدة الى جامعة الدول العربية في ١١ كانون الثاني عام ١٩٥٤، لتكوين اتحاد بين العراق والأردن الذي لم يتحقق لعدم موافقة سوريا ومصر والسعودية عليه، ومن خلال مشروع اخر عند اكتمال ترتيبات حلف بغداد الذي سعى نوري السعيد جاهدًا لضم الأردن إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، فزار الملك فيصل الثاني عمان في ٢٨ آذار عام ١٩٥٥، للتباحث مع الملك الحسين في إمكانية ضم الأردن لحلف بغداد، إلا ان الأخير لم يوافق على الانضمام وربما يعود السبب إلى موجة الاضطرابات والتظاهرات التي نددت بسياسة الأحلاف، وهذا ما أكدته حكومة سمير الرفاعي في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٥٦، فهدأت الأوضاع الداخلية في الأردن^(٢) قام الملك الحسين بزيارة الى الملك فيصل الثاني في العراق في ٢٢ حزيران عام ١٩٥٧، يرافقه رئيس الوزراء الاردني ابراهيم هاشم ووزير الخارجية سمير الرفاعي، وعلى اثر الاجتماعات صدر بيان مشترك تضمن عزم البلدين على مقاومة المعارضة ووجوب عدم التدخل في شؤون اية دولة عربية أخرى، كما وعد الملك فيصل الثاني بتقديم عون مالي للأردن قدر بسبعة ملايين دينار، إلا انه تأخر الإعلان عن هذا الاتفاق وذلك للتأكد من نية مصر وسوريا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التضامن العربي^(٣) في الوقت الذي أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قيام الجمهورية العربية المتحدة في الأول من شباط عام ١٩٥٨، أرسل الملك حسين رسالة إلى الملك فيصل الثاني يدعوه فيها لزيارة عمان للنظر في موضوع الاتحاد العربي، استجاب الملك فيصل لدعوة الملك حسين وتوجه إلى عمان في ١١ شباط عام ١٩٥٨^(٤). عقد الجانبين العراقي والاردني عدة اجتماعات في عمان استمرت من ١١-١٣ شباط من نفس العام وكان هناك عدد من العقبات التي واجهت الاتحاد ومن أبرزها حلف بغداد فالعراق عضوا في هذا الحلف خلاف الاردن ومن العقبات الاخرى رئاسة الاتحاد وقد توصل الطرفان الى اتفاق بتنازل الملك حسين للملك فيصل برئاسة الاتحاد بعد المباحثات توصل الطرفان إلى إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في ١٤ شباط عام ١٩٥٨^(٥). وتفق الجانبين على ان يكون ملك العراق رئيس الاتحاد وفي حال غيابه لأي سبب يكون ملك الاردن رئيسا للاتحاد وان يكون مقر حكومة الاتحاد دورية لمدة ستة اشهر في بغداد وستة اشهر في عمان^(٦). وفي نطاق الجامعة العربية ارسل الملك فيصل الثاني في ٢٠ شباط ١٩٥٨ برقية الى عبد الخالق حسون المين العام للجامعة يبلغها رسميا بقيام الاتحاد بين العراق والاردن وان باب الاتحاد مفتوح للدول العربية الاخرى التي ترقب بالانضمام الى الاتحاد مع التأكيد على احتفاظ الدول بشخصيتها المستقلة وسيادة اراضيها^(٧) ويعزو الملك حسين سبب قيام الاتحاد الهاشمي بقوله ((كان قيام الاتحاد ردا طبيعيا على نمو الشيوعية في البلدان العربية))^(٨). وقد نص الاتفاق على تأليف حكومة اتحادية تتولى شؤون السياسة الخارجية والقوات المسلحة والامور المالية وان يكون لهذه الحكومة مجلس نواب خاص بها وان تلغي الحواجز الجمركية بين البلدين وكان الاردن يعلق امال كبير على هذا الاتحاد خصوصا على مستوى الجانب الاقتصادي^(٩). وفي ٧ آذار وصل وفد اردني الى بغداد برئاسة سمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية لوضع دستور الاتحاد وقد مثل الجانب العراقي في وضع الدستور توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء رئيسا للجانب العراقي وسمير الرفاعي رئيسا للجانب الاردني وقد تم الاتفاق على الصيغة النهائية لدستور الاتحاد في ١٧ آذار ١٩٥٨ وفي ١٩ آذار ١٩٥٨ صدر دستور الاتحاد وقد تضمن ٨٠ مادة على ثمان فصول وقد زار الملك حسين العراق في ١٣ ايار ١٩٥٨ للقاء الملك فيصل الثاني والتباحث معه حول تشكيل الوزارة الاتحادية اذ كان الملك حسين يرقب بان تكون رئاسة حكومة الاتحاد اردنية لكن الملك فيصل الثاني لم يوافق وأصدره ارادة ملكية بتشكيل اول وزارة في الاتحاد

برئاسة نوري سعيد في ١٩ أيار ١٩٥٨ ومثل الجانب الاردني ابراهيم باشا نائب رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد كان عمر الاتحاد الهاشمي قصير فلم يدم سوى خمسة اشهر حتى قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على النظام الملكي في العراق وادت الى قتل الملك فيصل الثاني والعائلة المالكة وقادة الملكية ومن الجانب الاردني قتل ابراهيم باشا نائب رئيس وزراء الاتحاد وسليمان طوقان وزير الدفاع^(١٠). انتهاء حكم العائلة الهاشمية الملكية في العراق بمقتل الملك فيصل الثاني اثر قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، مما أدى إلى خلق تأزم سياسي كبير في العلاقات العراقية - الأردنية، حتى ان مجلس الوزراء الأردني عقد اجتماعاً طارئاً في ذلك اليوم طلب فيه معظم أعضائه من الملك حسين مقاومة النظام الجديد في العراق على اعتبار ان البلدين مرتبطين بمعاهدة تعاون مشترك وأعلن الأردن قطع علاقاته الدبلوماسية مع العراق في ٢٠ تموز عام ١٩٥٨^(١١). اعلن العراق في ١٥ تموز ١٩٥٨ بيان اعلن فيه انسحابه من الاتحاد الهاشمي وعد جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطله وملغية وبلغه وزارة الخارجية العراقية والهيئات الدبلوماسية في بغداد والمؤسسات العراقية في الخارج بانسحاب العراق من الاتحاد^(١٢). وعملت الحكومة الاردنية بتجميد الاموال العراقية وسائر المصالح العراقية في الاردن وحجز اعضاء السفارة العراقية في الاردن^(١٣). كان لقيام ثورة ١٩٥٨ في العراق الاثر السلبي على الاوضاع الداخلية في الاردن فحدث تدهور كبير في الاوضاع الاقتصادية بعد قطع العراق الامدادات النفطية وغلق الحدود بين البلدين ومن المشاكل التي واجهها الاردن تايد الشعب الاردني وبعض افراد الجيش للثورة العراقية^(١٤) استمره انقطاع العلاقات بين العراق والاردن الى عام ١٩٦٠ حيث تقدمت السفارة الاردنية في بيروت يوم ١٩ نيسان ١٩٦٠ بطلب الى الحكومة اللبنانية على تكليف السفارة اللبنانية في بغداد برعاية شؤون الاردن في العراق وان تكلف السفارة اللبنانية في عمان شؤون العراق فوافقت لبنان على هذا الطلب وقد اجرى السفير الاردني في بيروت عبد الحميد السراج لقاءات مع السفير العراقي في بيروت نجيب الصائغ في محاولة لا عادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وقد قربت هذه اللقاءات بين السفيرين وجهات النظر بين البلدين اعيدت العلاقات الدبلوماسية العراقية-الاردنية خلال اجتماع الملك الحسين مع وزير الخارجية العراقي هاشم جواد عام ١٩٦٠، اثناء انعقاد اجتماعات الامم المتحدة في نيويورك نقل اليه اسف عبد الكريم قاسم على مقتل العائلة الملكية وانه لم يأمر بقتلهم وقد اعلن الاردن في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ اعترافها بالجمهورية العراقية، لذلك أعاد الملك الحسين العلاقات الدبلوماسية، وقررت الحكومة العراقية فتح طرق النقل البرية والجوية واستئناف الاتصالات الهاتفية والبريدية مع الأردن، وجرى تبادل السفراء بين البلدين فتسلم وصفي التل عمله سفيراً في بغداد في كانون الأول عام ١٩٦٠، والعميد عبد الكريم شاكراً سفيراً للعراق في عمان الذي قدم أوراق اعتماده في ٢٥ شباط عام ١٩٦١^(١٥). الازمة العراقية الكويتية واثرها على العلاقة العراقية الاردنية بدأت الازمة العراقية الكويتية عندما عقد الرئيس عبد الكريم قاسم مؤتمر صحفياً في حزيران ١٩٦١ طالب فيه بضم الكويت الى العراق واعلن ان اتفاقية ١٨٩٩ التي وقعت بين بريطانيا ومشايخ الكويت مزيفة وان الكويت جزء من العراق^(١٦). كان عبد الكريم قاسم يرى ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وهذا هو السبب الذي دفعه الى اعلان ضم الكويت ولأ توجد لدى عبد الكريم قاسم اي مطامع استعمارية^(١٧). اذ احتفظت الأردن بالموقف المؤيد لقرارات جامعة الدول العربية^(١٨). وعمل الاردن على الموافقة بالمشاركة بالقوات العربية التي سوف ترسل الى الكويت لحل الازمة^(١٩) وبالفعل تم إرسال جنود من الأردن في ١ أيلول عام ١٩٦١، يقدر عددهم بـ (٣٠٠) جندي وهي قوة رمزية للدليل على التضامن العربي، في حين أعلن العراق مقاطعته لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية^(٢٠). إذ أكد هاشم جواد وزير الخارجية العراقي، بأن العراق لن يشترك في الاجتماع الطارئ في مجلس الجامعة تماشياً مع سياسته الهادفة إلى رفض حضور الاجتماع الذي يشترك فيه ممثلون عن حاكم الكويت^(٢١). في حين هدد وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بأن بلاده سوف تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت، بيد أن التهديدات العراقية لم تمنع الملك الحسين من إتباع قرارات جامعة الدول العربية، لذلك ألقى كلمة على قواته المغادرة إلى الكويت جاء فيها: " لقد كان أملنا دائماً وسيبقى لن يتحرك أخوتنا العرب جميعاً إلى هذا البلد لمساندتنا والوقوف جنبنا في سبيل الدفاع عن أمتنا ... " ^(٢٢). في حين وجه الملك خطاباً في ١٥ أيلول عام ١٩٦١، عبر الإذاعة الأردنية قال فيها: " لقد كنت بالأمس في وداع قواتنا الأردنية وهي تأخذ طريقها إلى الكويت الشقيق وكنت أنا أقف بين أخواني الجند والضباط في أرض المطار ... من أجل إجلاء القوات الأجنبية عن أرض عربية نريدها حرة عزيزة ثم هي أيضاً قد جاءت دليلاً على اندفاع الأردن في سبيل تحقيق التضامن العربي ... " ^(٢٣). لذلك أقام الاردن علاقات دبلوماسية مع الكويت في ٨ تشرين الأول عام ١٩٦١، بمستوى سفارة، مما زاد من حدة التوتر بين الأردن والعراق لاسيما بعد إلقاء السلطات العراقية القبض على ثلاثة جنود أردنيين في ٨ كانون الثاني عام ١٩٦٢، وحكمت محكمة عسكرية عرفية عليهم بالإعدام على الرغم من تقديم جامعة الدول العربية مذكرة شأنهم^(٢٤). وقد ازداد الأمر تحرجاً عندما استقبل الأردن سفير الكويت والذي قدم أوراق اعتماده في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٦٢، مما دفع الحكومة العراقية إلى سحب سفيرها من الأردن عبد الكريم شاكراً والطلب من سفير الأردن وصفي التل مغادرة العراق وبالتالي قطعت العلاقات بين البلدين^(٢٥). ويبدو أن إرسال الأردن الجنود إلى الكويت يعود لأسباب عدة أهمها وجود عدد كبير من

الأردنيين في الكويت، وتضامناً مع دول الجامعة العربية، فضلاً عن إرضاء الملك سعود لأن السعودية تستوظف عدد من المعلمين والمدرسين الأردنيين وهذا ما يخفف من أزمة بطالة المتقنين في الأردن^(٢٦). علاوة على ذلك المصالح المتبادلة بين السعودية والأردن، فيما يخص الشأن العراقي فقد اتهم عبد الكريم قاسم الأردن بأنها بؤرة الاستعمار وقاعدته في الشرق الأوسط مما دفع رئيس الوزراء الأردني وصفي التل أن يرد على هذا الاتهام بقوله: "إذا كان هناك من يعتقد بأن الأردن قاعدة استعمارية فليأت إلى الأردن ليرينا أين تلك القاعدة"، وجاء هذا الاتهام أثر استعداد الأردن لاستقبال مبعوث الأمم المتحدة ارنستون جونسون للتفاوض معه حول القضية الفلسطينية^(٢٧). وفي هذا الوقت أرسل الملك الحسين حابس المجالي رئيس أركان الجيش الأردني إلى الكويت في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٦٢، لتفتيش القوات الأردنية المرابطة هناك وحمل رسالة إلى شيخ الكويت تدور حول تعزيز أوأصر الصداقة بين البلدين^(٢٨) قررت أكثرية الدول العربية قبول الكويت عضواً في جامعة الدول العربية في ٢٠ تموز عام ١٩٦١، بناء على موافقة ثنائي دول من بينها الأردن واعتراض العراق واليمن، كما وافقت خمس دول عربية ومنها الأردن على إرسال وحدات من قواتها العسكرية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت،^(٢٩) يتضح جلياً عمق الخلافات السياسية العربية نتيجة لتدخل الاطراف الدولية مثل بريطانيا والولايات المتحدة بحكم حجم المساعدات، على سير العلاقات كذلك مصالح الدول العربية وفقاً لطبيعتها السياسية وخوفاً من انتقال الأفكار الثورية للبلاد الملكية مثل الأردن والسعودية التي وحدت جهودها تجاه العراق وخلافه مع الكويت ولبيان تعارض المصالح حتى مع الأنظمة الجمهورية نجد ان موقف مصر كان معارض لضم العراق للكويت.

المبحث الثاني العلاقات العراقية الأردنية التطور والاستمرار ١٩٦٣-١٩٦٨

استمر الحذر في العلاقات السياسية بين الأردن والعراق لغاية حدوث انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣، في العراق والذي نتج عنه إعدام الزعيم عبد الكريم قاسم^(٣٠). الذي نفذه رفيقه العقيد عبدة السلام عارف بمشاركة حزب البعث مما دفع الحكومة الأردنية الى اعلان الاعتراف بالنظام الجديد في ١٠ شباط عام ١٩٦٣، والابتهاج مؤقتاً لمقتل عبد الكريم قاسم قاتل العائلة الهاشمية، اعتبرت المملكة الأردنية ان احداث العراق شأن داخلي لا يمكن اتخاذ موقف علني تجاهها، وتسعى الحكومة الأردنية الى إعادة العلاقات مع العراق سريعاً، لذا نجد ان البلدان قررا إعادة التمثيل الدبلوماسي بينهما، اذ عينت الحكومة العراقية مكي جميل سفيرا لها في عمان بينما عين الأردن فواز ماهر سفيرا له في العراق في آذار عام ١٩٦٣^(٣١) ونتيجة لتسارع الاحداث في التغييرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وقع انقلاب اخر لحزب البعث في سوريا بعد شهر على الانقلاب العراق في اذار ١٩٦٣^(٣٢). حتى تجد المملكة الأردنية انها محاطة بنظامين ثوريين يدينان بالولاء للرئيس المصري جمال عبد الناصر، مما دفع الحكومة الأردنية الى تغيير سياستها مما يجعلها تتوافق مع مسار التطورات الجديدة^(٣٣). واستمرت سياسة الحكومة الأردنية في انتهاج سياسة حذرة تجاه الاحداث وعملت على تقوية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية لتوافق ايدولوجية الجانبين تجاه الأنظمة الجمهورية^(٣٤). ساهم مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٦٤م، في نبذ الخلافات بين البلدين العراقي والأردني والذي حضره الرئيس العراقي عبد السلام عارف والملك الحسين، إذ كان هدف المؤتمر مناقشة المخاطر الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية، انعكست أجواء المؤتمر على تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين العراق والأردن^(٣٥). إذ اصدر العراق مرسوماً في ١٧ آذار عام ١٩٦٤، يقضي بتعيين جاسم محمد إسماعيل سفيرا للعراق في الأردن ليحل محل مكي جميل، من جانبه استبدل الأردن سفيره السابق في بغداد فواز ماهر وعين محله زهير المفتي^(٣٦). استمرت العلاقات بين العراق والأردن بصورة طبيعية واسفرت هذه العلاقات عن توقيع اتفاقية توحيد الروابط القومية وتطور العلاقات التجارية والاقتصادية في ٩ كانون الاول ١٩٦٥ قد وقعها عن الجانب العراقي عبدالحميد الهلالي وزير الاقتصاد وعن الجانب الاردني حاتم الزغبى وزير الاقتصاد^(٣٧) مشكلة نهر الأردن واثرها في تحسن العلاقات رفضت الدول العربية وفي مقدمتها العراق عمليات تحويل مجرى نهر الأردن منذ مناقشتها في ١٩٥٩-١٩٦٠، في الدار البيضاء والقاهرة ثم اجتماع وزراء الخارجية العرب في بغداد ١٩٦١، واستمر ازمة تحويل مجرى نهر الأردن عبر المشاريع الصهيونية حتى اعلن كل من العراق ومصر والأردن واليمن سوريا والجزائر والكويت في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٣، لعقد مؤتمر قمة عربية في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤^(٣٨). واتجهت العلاقات العراقية الأردنية نحو الأفضل وتطلع الجانبان الى افضل العلاقات واسهم العراق بنسبة كبيرة في المساعدات المالية التي قدمت للأردن لإنشاء سد المخيبيين المقارن لمواجهة خطر تحويل مجرى النهر ١٩٦٦، وهكذا شهدت العلاقات استقراراً واضح، ومواصلة مباحثات اقتصادية في فتح ميناء العقبة الأردني للتجار العراقيين من خلال اعفائهم من الرسوم^(٣٩). وقف الأردن إلى جانب العراق في محنته اثر الحادث الذي تعرض له الرئيس عبد السلام عارف في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦، نتيجة تعرض طائرته إلى عاصفة رملية في البصرة مما أدت إلى سقوطها ووفاة الرئيس وأعضاء وفده^(٤٠). كانت السياسة الأردنية تنتظر بالريية والحذر لكل تغير سياسي تشهده البلاد العربية ولاسيما

المجاورة، لما شهدته فترة الستينيات من تغييرات سريعة اثرت على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، حتى ان في بعض الحالات تم عزل الأردن سياسياً من الساحة العربية بفضل تأثير التيار القومي الناصري الثوري ومعاداته للأنظمة الملكية العربية.

حرب حزيران ١٩٦٧ واثرها في العلاقات

شهدت الأجواء السياسية العربية توترات كبيرة قبل اعلان حرب حزيران ١٩٦٧، ما بين الأردن من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى بما فيها العراق بسبب إجراءات الحكومة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير، اذ باشر الحكومة الأردنية بأغلاق مكاتب المنظمة في عمان والقدس والتضييق على الوجود الفلسطيني في اراضيها^(٤١) اجتمعت عوامل إقليمية ودولية وإسلامية لضرورة محاربة الكيان الصهيوني ودعت الجامعة العربية الى اجتماعات طارئة الى مجلس الدفاع العربية الأعلى لم تحضر الأردن الاجتماعات بسبب المشاحنات والتجريح الذي وجه للأردن من قبل سوريا ومصر واتهامها بمجرات الاستعمار^(٤٢) على اثر ذلك شهدت العلاقات العراقية الأردنية توتر اذ حمل العراق الأردن مسؤولية عدم التعاون والاهتمام لقضايا الامة المصيرية وقد انتقد وزير الدفاع العراقي شاكور محمود شكري الحكومة الاردنية عندما أعلنت مقاطعتها لاجتماع مجلس الدفاع العربي في ١٤ شباط ١٩٦٧ وعدم السماح للقوات العربية الموحدة لاسيما العراقية بالدخول الى اراضيها، اذ طالب المجلس بأقناع الاردن بقبول دخول قوات عربية لمواجهة الخطر الصهيوني، ومع استمرار التهديدات الصهيونية على الاراضي العربية^(٤٣). اعلنت الحكومة العراقية بأنها لن تقف مكتوفة الايدي على الرغم من الخلافات، لذلك دعا الرئيس عبد الرحمن عارف الى ضرورة توحيد الصف العربي إذ قال: ((إن الصهيونية تسعى الى تفريق الدول العربية ... وهناك طريقة واحدة للقضاء عليها وهو إن تتحد الدول العربية وتزول كل الخلافات))^(٤٤). وفي ١٧ أيار عام ١٩٦٧ أعلن وزير الخارجية عدنان الباجه جي استعداد العراق الفوري لوضع كافة امكانياته للدفاع عن اي دولة عربية ضد العدوان الصهيوني وبعد تأزم الموقف شعرت الاردن بان المواجهة مع الكيان الصهيوني اكيدة لذلك طلبت الحكومة الاردنية، في ٢٥ ايار من العراق عن طريق السفير العراقي في عمان وفاء العراق بالتزاماته، تجاه القيادة العربية الموحدة وارسال قطعات من الجيش العراقي للجبهة الاردنية، إلا إن المسؤولين العراقيين صرحوا بان الطلب جاء متأخراً^(٤٥) لم يكن امام الملك الحسين ان يترك الاشتراك في التعاون والوحدة العربية إضافة الى ضغط الجماهير الأردنية حول ضرورة العمل العربي المشترك لمواجهة مخاطر الصهيونية وتحرير فلسطين لذلك وجه الملك الحسين بقرقيات عبر السفراء العراق، سوريا مصر، في ٢٥ أيار من العام نفسه استعداد الأردن بمطلق التعاون والتنسيق في توحيد القيادات العسكرية^(٤٦). بدخول القوات العربية الأراضي الأردنية، وتوجه الملك الحسين الى القاهرة ووقع على معاهدة الدفاع المشتركة العربية في ٣٠ أيار ١٩٦٧^(٤٧) داهم الخطر الصهيوني البلاد العربية مصر وسوريا وحتى الأردن عبر الاستيلاء على الأراضي والاستنزافات المستمرة، لذلك قررت الدول العربية بشن هجوم على الكيان الصهيوني بعد الهجوم الصهيوني المفاجئ على مصر وسوريا والاردن في ٥ حزيران ١٩٦٧، شارك العراق بفاعلية على الرغم من اجهاز القوة الجوية الصهيونية على المطارات المصرية والسورية والأردنية^(٤٨). دخلت القوات العسكرية العراقية الى الاردن وكانت هذه القوات تتألف من فرقة مدرعة وسربين من الطائرات الحربية وفعلاً دخلت القوات العراقية الاردن متجه لعبور نهر الاردن نحو الضفة الغربية للمشاركة في القتال ورغم تعرض القوات العراقية المتقدمة الى القصف الجوي فأنها واصلت الى الضفة الغربية وشاركت في القتال والدفاع عنها وشارك الطيران العراقي في قصف المطارات الكيان الصهيوني وقدم الجيش العراقي خسائر اثناء قتاله على الجبهة الاردنية الكثير من الطائرات والاليات الحربية وعدد من القتلى والجرحى الذين قاتلا بشجاعة كبيرة كانت حرب ١٩٦٧ سبب في تحسن العلاقات بين العراق والاردن حيث اصبحت قاعدة المفرق الاستراتيجية في الاردن قاعدة عراقية تقريبا وانفق العراق عليها الكثير من الاموال^(٤٩). قدم العراق مساعداته المالية واللوجستية لدول العربية المتضررة من العدوان الصهيوني بما فيها الأردن حتى كانت افتتاحية جريدة الدفاع الأردنية في ٣ تموز ١٩٦٧، تصف الموقف العراقي بالخالد وذلك لما ابداه من المساعدة والتعاون الذي وصل الأردن الشقيق^(٥٠). ولكي يثبت العراق دوره في الدفاع عن الدول العربية ضد الكيان الصهيوني توجه وزير الدفاع العراقي الفريق ابراهيم الداود الى الاردن في زيارة رسمية استغرقت ثلاث ايام كان الغرض منها تفقد قطعات الجيش العراقي المرابط في الاردن وعقد اثناء زيارته اجتماعا مع الملك حسين بن طلال وقال الوزير " انني اؤكد تأكيذا قاطعا ان العراق حكومة وشعبا سيدعم بشكل ايجابي موقف القطعات العراقية في الاردن انتظارا لمعركة الحسم "^(٥١) افرزت حرب حزيران نتائج سلبية على الصعيد العسكري والاستراتيجي بخسارة الدول العربية، فضلاً عن توسع الكيان الصهيوني نحو الضفة الغربية للأردن وسيناء من مصر والجولان من سوريا، بعد ذلك أدركت الأنظمة العربية ان الخلافات السياسية لا تقضي الا بخسارات وانتكاسات لذلك سارت العلاقات العربية بهدوء.

المبحث الثالث موقف الأردن من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

تمكن عدد من العسكريين المتمندين في نظام الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف وبالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي بالسيطرة على الحكم بانقلاب عسكري في ١٧ تموز ١٩٦٨، ولما كانت الإطاحة بنظام الحكم أمراً غير ممكن من الناحية العملية، اذ يتطلب مشاركة قوات الحرس الجمهوري المحيطة بالقصر، برزت الحاجة إلى التحالف مع أمر قوات الحرس الجمهوري الفريق الركن إبراهيم الداود^(٥٢). والذي اتصل بالمقدم عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية، والذي اشترط الموافقة مقابل توليه منصب رئيس الوزراء بعد نجاح الانقلاب، كما تم التحالف مع المقدم سعدون غيدان الذي كان أمراً لكتيبة الدبابات الملحقة بالقصر الجمهوري والذي أسندت إليه مسؤولية إدخال مجموعة الضباط البعثيين إلى القصر ليلة التنفيذ ومساندتهم، في حين يتولى مهمة السيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون إبراهيم الداود، ويتولى السيطرة على وزارة الدفاع عبد الرزاق النايف^(٥٣) ووفقاً لتلك الخطة، فقد أعلن عن الانقلاب في صباح ١٧ تموز ١٩٦٨ حيث أذاع راديو بغداد البيان العسكري رقم واحد أعلن فيه عن الإطاحة بالرئيس عبد الرحمن محمد عارف واتهام حكومته بأنها زمرة من الجبهة والأميين والناهبين كما أعلن البيان عن إقالة حكومة طاهر يحيى، وتشكيل مجلس لقيادة الثورة يتسلم مقاليد الأمور في البلاد، وعن السياسة التي سينتجها النظام الجديد تجاه الأقطار العربية، أشار البيان إلى إن العراق سيواصل تمسكه بميثاق الجامعة العربية والسعي إلى تعديل هذا الميثاق^(٥٤) وفي الوقت نفسه انتخب مجلس قيادة الثورة الجديد في العراق بالإجماع اللواء أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، وعين المقدم عبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء، كما عين اللواء حردان عبد الغفار التكريتي رئيساً لأركان الجيش^(٥٥). ومن جهتها أبلغت وزارة الخارجية العراقية في اليوم الأول للانقلاب سفاراتها في الخارج بإصدار مذكرة إلى الحكومات الموجودة فيها تعلمها بنبأ التغيير الجديد في العراق وتأكيدها بأن الحكومة العراقية الجديدة تعمل على كل ما يحقق المزيد من التعاون مع هذه الدول في المجالات كافة^(٥٦) صرحت جريدة الدستور الأردنية والتي تعتبر الناطقة باسم الحكومة الأردنية ان سفارتها في بغداد تلقت خبر الانقلاب في الساعات الأولى من وقوعه لربما أراد الجماعة الانقلابية تأمين الجانب الأردني حول استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية على ما كانت عليه في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف، اذ تميز العلاقات بالصفاء فضلاً عن التعاون الاقتصادي بما قدمه العراق من مساعدات بعد حرب حزيران^(٥٧). قابل السفير العراقي في عمان الحاج عبد الحميد نعمان في صباح ١٨ تموز رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني ووزير الخارجية الأردني عبد المنعم الرفاعي، وأطلعهما على ما حدث في العراق موضحاً المذكرة التي تسلمتها السفارة من حكومته الجديدة يوم ١٧ تموز من العام نفسه، مؤكداً عزم الحكومة الجديدة على وحدة الصف العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً فضلاً عن مواصلة العراق على تأييد النشاط الفلسطيني ضد إسرائيل حتى تحرير فلسطين وكل جزء من الأرض العربية^(٥٨) وبالرغم من توضيحات السفير العراقي في عمان للحكومة الأردنية، إلا أن الأردن لم يتضح لديها الصورة الكاملة حول الانقلاب وشخصياته، لذلك أثرت التريث في إعلان موقفها الرسمي، ولعل ذلك يتضح من افتتاحية جريدة الدستور الأردنية التي جاءت بعنوان (ماذا بعد... في العراق) والتي جاء فيها: عند التعليق على الحركة التي وقعت أول أمس في العراق الشقيق، فأنهت عهداً وبدأت عهداً آخر، يحتاج الكاتب إلى معرفة أشياء كثيرة، أسطها وأقلها تعقيداً، المعلومات الكاملة عن القوى والشخصيات الكامنة وراء الحركة، والمنفذة لها. حيث أن المعلومات لم تتوافر بشكل كامل حتى الآن فأن التعليق لابد أن ينطلق من مبادئ عامة ويستند إلى القليل الذي أعلنه قادة الحركة عن أسبابها وأهدافها معاً وأضاف الجريدة ان الأردن، تربطها بالعراق الشقيق روابط من الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة، ورفقة السلاح، تجعلنا معنيين بما يجري فيه إلى أبعد الحدود، ومن هذه الزاوية، فأن نظرتنا للعهد الجديد هي نفس نظرة الشعب العراقي الشقيق إليه ليس المهم (من) يحكم وإنما (كيف) يحكم؟، وخلصت الجريدة بالقول وإلى أن تبرز الاتجاهات الواضحة للحكومة الجديدة على الصعيدين العربي والداخلي، لا يسعنا إلا أن نتمنى مخلصين أن يوفق الله حكام العراق الجدد إلى تحقيق الوعود التي قطعوها على أنفسهم أمام الشعب، وأن يهيئ له أسباب النجاح في خدمة العراق الشقيق، وإحلاله المكانة اللائقة به في المجموعة العربية^(٥٩) وهكذا يبدو أن الصحافة والموقف الحكومي الأردني كان موحد الرؤية تجاه الأحداث في العراق قد عبرت عن مشاعر الحكومة الأردنية تجاه الأحداث في العراق، بوصف أن هناك عوامل كثيرة متداخلة بين البلدين، وأن ما يحدث في العراق يترك بصماته الواضحة في الأردن. وحول علاقات العراق مع الأردن وبقية الأقطار العربية أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الرزاق النايف في ١٨ تموز ١٩٦٨ من خلال بيان أوضح فيه سياسة حكومته والذي جاء فيه: أن الحكومة تعمل على كل ما يحقق المزيد من التعاون مع الدول العربية الشقيقة في المجالات كافة في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها أمتنا العربية وتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق الوحدة التي يتطلع إليها الشعب العربي^(٦٠). أوضح النظام العراقي الجديد سياسته عبر وزير الخارجية الدكتور ناصر الحاني في ٢٢ تموز، الذي عقد مؤتمراً صحفياً قال فيه إن سياسة العراق تجاه الأردن، لا يمكن إلا أن توصف بأنها جيدة لأن العراق، وهو جزء من الوطن العربي يعتز اعتزازاً كبيراً بنضال الأردن ضد الاعتداءات الصهيونية، ويعد نضالها هو نضال الشعب العربي في كل مكان وأن الظرف المصيري الذي تمر به الأمة العربية تقتضي العمل صفاً واحداً لتحقيق الأهداف التي يطمح إليها الشعب العربي^(٦١) أما الرئيس أحمد حسن البكر فقد صرح في ٢٨ تموز من العام نفسه مبيناً التزامات

العراق تجاه الأردن للحد من الاعتداءات الصهيونية بقوله إن التزامات العراق مع الأردن قائمة وسيتم العمل على زيادتها، وتحدث عن مستقبل علاقة العراق مع الأردن قائلاً: لقد أكدت الثورة في بيانها الأول على تعزيز وحدة النضال العربي، وعلى تدعيم الروابط مع جميع الشقيقات العربية، وأكدت التزام العراق بجميع المواثيق والاتفاقيات^(٦٢) سارت العلاقات الرسمية العراقية الأردنية على وفاق بعد اتضاح الرؤية السياسية لدى القيادة الأردنية ومعرفة توجهات النظام الجديد في العراق من خلال التطمينات وضمان بقاء الصفاء والعمل على زيادة التبادل التجاري والمعونات الاقتصادية لقد كانت حكومة البعث تسعا الى جذب الأردن الى صفها في محاولة الى تحيد نظام البعث السوري من خلال تقديم المساعدات والقروض للجانب الأردني مع إبقاء القوات العراقية المرابطة في الحدود الأردنية واعتبارها في مسؤولية الامن القومي الأردني، كلها عوامل ساهمت بعزير العلاقات بين الجانبين.

الخاتمة

افترزت العلاقات العراقية الأردنية حالة من عدم الاستقرار على صعيد العلاقات الدولية لاسيما بعد وقوع انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وتغير النظام الملكي العراقي ذو القرابة مع النظام الهاشمي الأردنية اذ اخذت بعدها العلاقات ان تكون مرهونة بما يقدمه احد الطرفين من ضمانات لاسيما الجانب العراقي ونظامه الجمهوري الثوري الذي تميز بعدم الاستقرار السياسي وخلال فترة ١٩٥٨-١٩٦٨، وقعت عدت محاولات انقلابية ونجحت ثلاثة منها بالوصول الى الحكم، فضلاً عن تأثير السياسة المصرية على التوجهات السياسية العراقية في تلك الفترة، لذلك كانت توجهات السياسة الأردنية حذرة امام السياسة العراقية ولكن هناك عوامل قد حسنت من العلاقات لفترات محدودة هو بوصول الرئيس عبد الرحمن عارف ١٩٦٦-١٩٦٨، والمعروف باتزانته وهدوئه ثم وصول حزب البعث للسلطة والذي قدمه الضمانات للأردن بعدم المساس بأمنه القومية وتوفير المساعدات والقروض وفتح افاق جديدة نحو افضل العلاقات، لكن في السياسة لأشيء ثابت ولا متغير مستمر.

قائمة المصادر والمراجع:

١. ارشيد فالح عيسى العبد اللات، العلاقات الأردنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٣، ص ١١٢؛ حسن محمد صالح حديد الجبوري، العلاقات الاردنية -العراقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ دراسة تحليلية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص ٢٣.
٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٦، ٧، مطبعة الرافدين، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٨٣-١٨٤.
٣. عثمان فتحي صالح الجبوري، العلاقات العراقية الأردنية ١٩٢١-١٩٩١، ج ١، دار غيداء، عمان، ٢٠١٩، ص ٣٤-٣٥.
٤. خالدة ابلال الجبوري، الابعاد السياسية للحكم الهاشمي ١٩٤١-١٩٥٨، دار محاكات للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص ٣١٦.
٥. سهيلة سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٥١-١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٦-١٣٧.
٦. محمد عماد رديف، الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الاردن ١٩٥٣-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٦، ص ١٠٦-١٦١.
٧. علي ناجح محمد العلواني، موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الاداب، ٢٠٠٩، ص ٥٩.
٨. الحسين بن طلال، ليس سهلاً ان تكون ملكاً سيرة ذاتية، ترجمة هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٩، ص ١٥٣.
٩. احمد موسى حسن بكار، الحسين ورحلة السلام، ط ١، دار المسيرة للنشر، عمان ١٩٩٦، ص ٣٧.
١٠. محمد عماد رديف، مصدر سابق، ص ١٦٣-١٦٦.
١١. زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق ١٩١٦-٢٠٠٧ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٤٨.
١٢. محمد عماد رديف، مصدر سابق، ص ١٦٨.
١٣. جريدة اتحاد الشعب، عدد ٤٩، السنة الأولى، ٢٥ آذار ١٩٥٩.
١٤. احمد زياد أبو غنيم، ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينيات وحتى التسعينيات، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٩٨، ص ١٨٣-١٨٤.
١٥. محمد عماد رديف، مصدر سابق، ص ١٧٧.

١٦. ياسر نايف قطيات ، العلاقات السياسية الاردنية -العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي ١٩٥٢ - ٢٠٠٤ ، ط١ ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩، ص١٦٦ .
١٧. قحطان احمد سلمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ١٩٥٨-١٩٦٣ ، د.ط، بغداد ١٩٨٥ ، ص ٣٣٦-٣٣٧
١٨. أحلام خليف الطراونة، العلاقة السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية بالدول العربية المجاورة (فلسطين، السعودية، العراق، سوريا)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠٠٧، ص١٥٥؛ نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٧٧.
١٩. سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج٢، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦، ص٤٧.
٢٠. علي ناجح محمد العلواني، موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الاداب، ٢٠٠٩، ص٧٧.
٢١. حاتم محسن جبر، موقف الأردن من الأزمة العراقية - الكويتية ١٩٦١ دراسة وثائقية، بحث منشور، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الرابع، ملحق (١) لسنة ٢٠٢١، ص٨٨٥.
٢٢. نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٤، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٣٨-٢٤٠.
٢٣. الخطاب السامي للملك الحسين بن طلال، مج٣، سنوات ١٩٦٠-١٩٦٣، عمان المكتبة الوطنية، ٢٠١٣، ص١٨٠.
٢٤. المصدر نفسه، ص١٨١.
٢٥. عثمان فتحي الجبوري المصدر السابق، ص١٧٤.
٢٦. حسين طالب مهدي السنجري، موقف الأردن تجاه قضايا الخليج العربي ١٩٦١-١٩٩١، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية الاداب، ٢٠٢٠، ص٧٤؛ سلمان موسى، المصدر السابق، ج٢، ص٤٧.
٢٧. الخطاب السامي للملك الحسين بن طلال، المجلد الثالث، ١٩٦٠-١٩٦٢، عمان، المكتبة الوطنية الأردنية، ٢٠١٣، ص١٨٠.
٢٨. هالة مهدي خيرى عبد الأمير الدليمي، علاقات الأردن الخارجية اتجاه دول الجوار العربي (العراق والسعودية) أنموذجاً ١٩٦٧-١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٤، ص٤٠.
٢٩. قحطان أحمد سلمان، السياسة الخارجية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، (د. ط)، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٣٦-٣٣٧.
٣٠. المصدر نفسه، ص ٣٣٦-٣٣٧ .
٣١. سها عيد رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن الى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٩٧-٩٨.
٣٢. هيثم حسن حسان، المصدر السابق ، ص ٢٧-٢٩.
٣٣. ماكلوم كبير، الحرب العربية الباردة عبد الناصر ومنافسوه ١٩٥٨-١٩٧٠، ترجمة: عبد العزيز المسعودي، مركز عبادي للدراسات، صنعاء، ١٩٩٥، ص٨٦-٨٧.
٣٤. سليمان موسى تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج٢، ص٥٥-٥٦.
٣٥. عثمان فتحي صالح حمدي، ص ١٧٣-١٧٤.
٣٦. أسامة عيسى تليال، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٠، ص ١٠١-١٠٢.
٣٧. وزارة الاقتصاد الوطني ، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بها المملكة الاردنية الهاشمية ، مطبعة القوات المسلحة الاردنية ، عمان ١٩٧٥ ، ص١٩ .
٣٨. عزالدين فرج، قضية نهر الأردن، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص٣٦-٣٧.
٣٩. علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، القاهرة، الدار القومية للكتب، د.ت، ص٢١٦.
٤٠. جريدة البلد، عدد ٥٢٦، ١٥ شباط ١٩٦٦.
٤١. مصطفى ناجح محمد العلواني، النشاط السياسي الفلسطيني في الأردن ١٩٦٤-١٩٧٤، رسالة ماجستير (غير منشور)، كلية التربية للعلوم

- الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ٢٧-٢٨.
٤٢. عثمان فتحي صالح حمدي، ص ٤٦-٤٧.
٤٣. علي محافظه، الديمقراطية المقيدة، (حالة الأردن) ١٩٨٩-١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٣٢.
٤٤. بكر عبد المجيد محمد، سياسة الملك الحسين بن طلال تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٢٩.
٤٥. محمد عماد رديف، السياسة الأردنية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، عدد ٢، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص ٢١٨-٢١٩.
٤٦. صدام يوسف عبد الجغيفي، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ - ١٧ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٣٣-٣٤.
٤٧. يونس حمد السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٩٧٣، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٩، ص ١١٥.
٤٨. صدام يوسف عبد الجغيفي، المصدر السابق، ص ٣٤.
٤٩. حازم عبد الحميد النعيمي، العراق والاردن دراسات في العلاقات السياسية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٢٠-٢١، ص ١٩-٢٠.
٥٠. محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ١٩٩٧، ص ١١٧.
٥١. محمد سعيد مهدي الهيتي، موقف العراق من الاحداث السياسية العربية ١٩٦٨-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الاداب، ٢٠١٧، ص ٧-٨.
٥٢. الكتاب السنوية للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٦٥؛ حازم زكي نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٥٢-١٩٦٧، عمان، لجنة منشورات تاريخ الأردن، ١٩٩٠، ص ١٨٥-١٨٦.
٥٣. مصطفى ناجح محمد العلواني، المصدر السابق، ص ٣٣.
٥٤. جريدة الدفاع الأردنية، عدد ٩٤٩٢، ٣ تموز ١٩٦٧.
٥٥. ينظر تفاصيل الانقلاب، شامل عبد القادر، احمد حسن البكر السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤-١٩٨٣، بغداد، مكتبة المجلة، ٢٠١٦.
٥٦. سيار كوكب الجميل، التكوين التاريخي للعراق الحديث، بغداد، مكتبة النهضة العربية، ٢٠٢٣، ص ٥٩٠-٥٩١.
٥٧. اصالة وتقدمية الثورة في مكاسب ثورة ١٧ تموز، مجموعة بيانات، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، مطبعة الجمهورية، ١٩٧١؛ جريدة الجمهورية، عدد غير واضح
٥٨. إبراهيم خليل احمد، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، بيروت، المؤسسة اللبنانية للكتاب، ٢٠١٤، ص ٢٤٤، جريدة الجمهورية، عدد ١٨٦، ١٨ تموز ١٩٦٨.
٥٩. السياسات العربية والدولية، ثورة ١٧ تموز في عامين، وزارة الثقافة والاعلام، د.ت، ص ٤.
٦٠. جريدة الدستور الأردنية، عدد ٤٥٨، ١٩ تموز ١٩٦٨.
٦١. المصدر نفسه.
٦٢. جريدة الدستور الأردنية، عدد ٤٥٨، ١٩ تموز ١٩٦٨، المصدر السابق؛ تفاصيل الموقف، نعمه جسام محمود علي المحمدي، موقف الصحافة الاردنية من التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، ٢٠٢٢.
٦٣. لسياسات العربية والدولية، ثورة ١٧ تموز في عامين، المصدر السابق، ص ٨.
٦٤. جريدة الدستور الأردنية، عدد ٤٦١، ٢٢ تموز ١٩٦٨.
٦٥. عثمان فتحي الجبوري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠-٢١؛ جريدة الدستور الأردنية، عدد ٤٦٩، ٢٩ تموز ١٩٦٨.